

من نصف قيمته الا لان حق التركيب في نصف المرتبة على اعتبار العجز في نصف البدل
 على اعتبار الاولاد فخلية ودينهما يجب اقلها **قوله** بنصف البدل عند الشرح لان
 الكتاب في النسيخ فيما لا يتقرر به المكتبة ولا يتقرر بسقوط نصف البدل **قوله**
 ويكفل البدل عند غائبة المشايخ لان الانقراض امر ضروري فلا يظهر فيما
 واداه الضرورة وهي كمال الاستيلاء اي في اخذ التكيل فلا يظهر في غائبة
 سقوط نصف البدل وان كان لا يتقرر به في حق العقد الاول كما كان **قوله**
 بخلاف التيب لان الملك من حيث الظاهر كان في ثبوت طاهر وانما التيب
 فلا يدر حقيقة الملك فلم يوجد **قوله** يرجع هذا في حيفه اي يرجع على العبد
قوله ثلثا قيمة القرض قال في الهداية قيل قيمة المدبر يعرف بمقوم المقومان
 وجه الاول ان الفايده هو البيع واشباهه كما تم تفصيل **قوله** يختص
 بالادب لانه ليس في الثابتة للمدبر الثقبين **باب الموت والجزء** **قوله** عجز
 عجز عجز البني هو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ثم سمي به ما لو أدى فيه من
 الوظيفه الاثنية أيام والاصل فيه قصة موسى ومع لخصوم حيث قال في الكفاة
 الثالثة هذا فراجع عيني وبينك **قوله** هو حق في بعض الاحكام كما في بقاء الزكوة
 على ملك **قوله** هذا عند ابي حنيفة وذلك لان الاجل ثبت شرطاً في العقد ثبتت
 في حق من دخل تحت العقد والمشتهر لم يدخل تحت العقد لانه لم يضيف اليه
 العقد ولم يبره حله اليه لكونه منفصلاً وقت الكفاة عند اختلاف المولود في
 الكتابة لانه متصل وقت الكتابة فصرى لحكم اليه **قوله** وان خصم قوم
 صورته مات هذا الولد بعد الاب وخصم مواله الاب وموالي الام



في ولاد

ولاد الولد بان قال موال الام مات الاب رقيقاً والولاد وانما مواله
 الاب مات قرأ والولاد ان **قوله** وانفسخ عقد الكتابة اذ لو لم يكن منقشاً لم يكن
 للحاكم بجزية اذا اذني بول الكتابة فاذا صار قرأ في احواله انتقل والار
 الولد اليه وانتقض القضا، ويجب صيانته من التقضى فلا يفسخ اذا ما ذك
 محل محتمداً في لان العلى، اختلفوا فيه وهذا فكر اذا مات المكتبة عز وفار
 له وعز ولد وفار والاب قد اخذه صدقة فكان سبب الملك متبدل في
 تبدل السبب كتبدل العين **قوله** وقال بم قال في حديث برة حين
 اليه وكات مكتبة وما كان الفقيه يموت عز صدقة اخذها طبيب ذلك لوارثه
 الفقه وكذا اذا استغنى الفقيه بطيب له ما اخذه الزكوة حازه الفقيه لان
 الحزم على الفقه ابتداء الاخذ لما فيه من النذل فلا يبرخص له من غير ضرورة فيعد
 ذلك ليس الاستدانة فيطيب **قوله** ولا ينقض يموت السيد لانها تختص
 العبد كالهدية وامومية الولد **قوله** لانه لا ينتقل من ملك الى ملك لان
 المكتبة لا يصير مملوكاً للوارث والى علم **كتاب الولاد** اورده
 عقيب المكتبة لانه ان اردوا ملك الزكوة الولاد بفتح الواو والنصرة
 والمجزة الاخرى في الشرع لولاد العتاة وولاد الموالاة وايضا في الولاد
 الى العتاة والموالاة وايضا في حكم الاسباب **قوله** بسبب عمى شيخى
 قيل والاطهر ان يقال بسبب اعتناق شخص هو خصمه بسببه لذلك الشخص
 يقول ينتقض بما لو عتق على رجل قرينه بالوراثه كان له الولاد ولا سيما
 فحتم العتق بسبب اوله العموم **قوله** قلنا صورته ان تزوجه المولود وتقول معنا

اصدت